

برنامج تطوير
القطاع المالي



رؤية
VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية – الربع الثالث 2020م

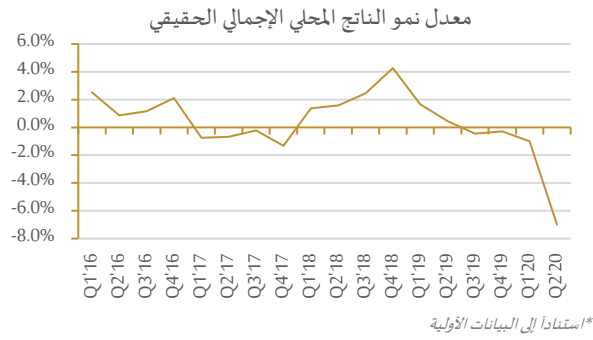
أهم الملامح: عجز في ميزانية الربع الثالث 2020، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي

لمحات على أداء الميزانية خلال الربع الثالث من عام 2020م

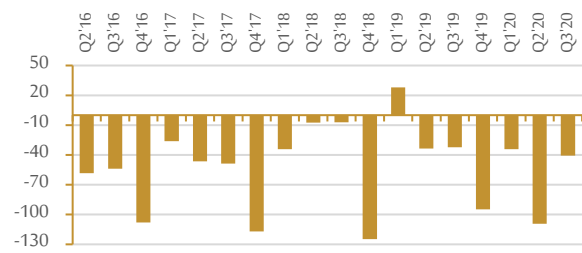
- سجلت المملكة العربية السعودية عجزاً قدره 40.8 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2020م، مقارنة بعجز بلغ 32.2 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 4% على أساس سنوي ليبلغ 215.6 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2020م.
- تراجعت الإيرادات النفطية بنسبة 30% على أساس سنوي لتصل إلى 92.6 مليار ريال سعودي خلال الربع الثالث من عام 2020م، في حين ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 63% على أساس سنوي لتبلغ 123 مليار ريال سعودي. وشهدت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات ضمن الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً بنسبة 37% على أساس سنوي لتصل إلى 51.6 مليار ريال سعودي خلال الربع الثالث من عام 2020م.
- ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 7% على أساس سنوي لتبلغ 256.3 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2020م.
- ارتفع الدين العام إلى 847.8 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الثالث من العام 2020م مقارنة بـ 677.9 مليار ريال سعودي في نهاية العام المالي 2019م.

الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني لعام 2020م (%)*

- انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2020م.
- جاء انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض القطاع النفطي وغير النفطي بمعدل 5.3% و8.2% على التوالي في الربع الثاني من العام 2020م.
- شكّل القطاع غير النفطي نسبة 56.6% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2020م مقارنة بنسبة 59.2% في الربع الأول من عام 2020م.

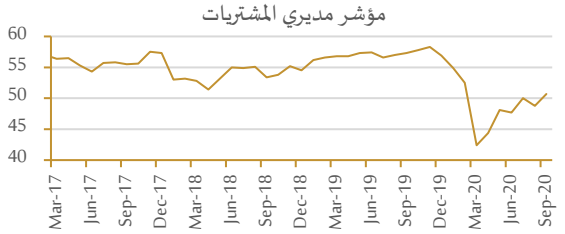


عجز/فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)



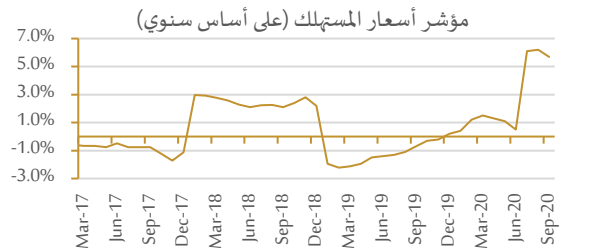
مؤشر مديري المشتريات

ارتفع مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية إلى 50.7 نقطة في سبتمبر 2020م مقارنة بـ 48.8 نقطة في أغسطس 2020م، ليسجل المؤشر أعلى ارتفاع له منذ فبراير هذا العام. وجاء هذا الارتفاع بسبب تخفيف قيود الإغلاق. ارتفع كل من الإنتاج والطلبات الجديدة بشكل طفيف، كما ارتفعت مبيعات التصدير للمرة الأولى منذ فبراير. وتشير قراءة المؤشر فوق 50 نقطة إلى حدوث توسع في نشاط القطاع الخاص غير المنتج للنفط، في حين تشير قراءة المؤشر تحت 50 نقطة إلى حدوث انكماش.



مؤشر أسعار المستهلك

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 5.7% على أساس سنوي في سبتمبر 2020م ليواصل معدلاته الموجبة بذلك للشهر العاشر على التوالي. ويعزى هذا التطور في الأسعار إلى حد كبير إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% في يوليو 2020م، حيث شهد مؤشراً قسم الأغذية والمشروبات، والاتصالات زيادة بنسبة 12.6% و9.5% على التوالي، في حين سجل قسم التعليم انخفاضاً سلبياً بنسبة 8.2% في سبتمبر 2020م.



إطلاق سوق للمشتقات المالية في المملكة العربية السعودية

أعلنت شركة السوق المالية السعودية (تداول) عن إطلاق سوق المشتقات المالية في يوم 30 أغسطس 2020م وبدء تداول العقود المستقبلية للمؤشرات كأول منتج مشتقات مالية يتم تداوله في السوق المالية السعودية.

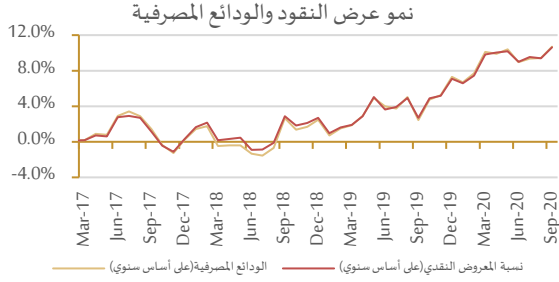
يعتبر إطلاق سوق المشتقات إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي، ويمثل هذا الإطلاق خطوة هامة في مساعي تطوير السوق المالية السعودية وتزويد المستثمرين بمجموعة كاملة ومتنوعة من المنتجات والخدمات الاستثمارية. حيث تم تطوير العقود المستقبلية السعودية 30 (والتي تتخذ مؤشر "إم تي 30" أساساً لها) لتزويد المستثمرين بأدوات التحوط لإدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، وتوفير فرص متنوعة للاستثمار في السوق المالية السعودية.

الاقتصاد الكلي والسوق المالية

مراجعة الاقتصاد الكلي

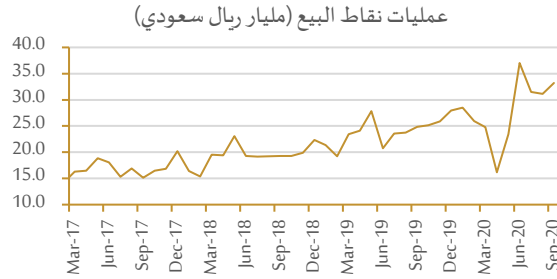
نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 10.6% على أساس سنوي وبنسبة 1.8% على أساس ربعي في سبتمبر 2020م. وحقق المعروض النقدي (ن 1) نمواً بنسبة 11.8% على أساس سنوي، في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 4.8% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 10.7% على أساس سنوي وبنسبة 2.1% على أساس ربعي في سبتمبر 2020م.



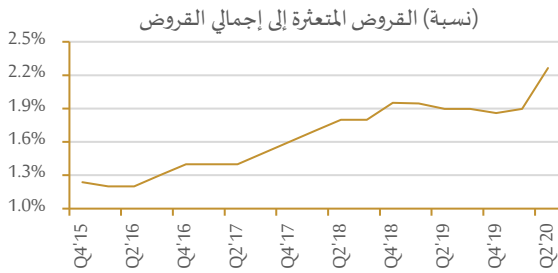
عمليات نقاط البيع

ارتفعت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع بنسبة 33.7% على أساس سنوي لتبلغ 33.2 مليار ريال سعودي في سبتمبر 2020م مقارنة بـ 24.8 مليار ريال سعودي في سبتمبر 2019م. بلغت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع 95.9 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2020م (بارتفاع نسبته 32.9% على أساس سنوي وبنسبة 25.1% على أساس ربعي).



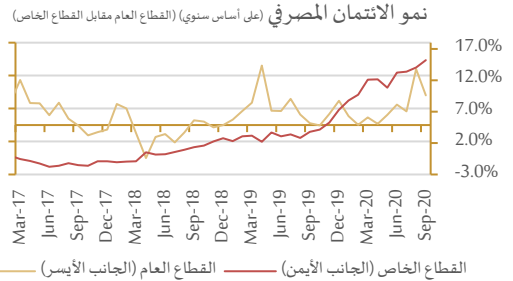
الفروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى 2.3% في الربع الثاني من العام 2020م (أحدث البيانات المتاحة) مقارنة بنسبة 1.9% في الربع الأول. وتعتبر النسبة الأعلى منذ الربع الرابع من العام 2011.



نمو الائتمان المصرفي (%)*

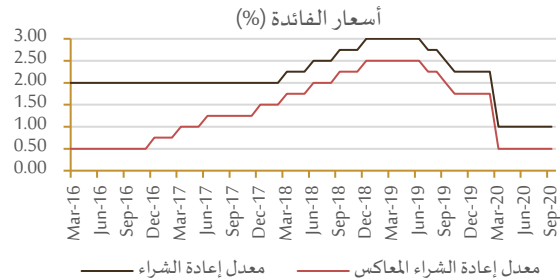
حقق الائتمان المصرفي (للقطاعين العام والخاص) نمواً بنسبة 15.3% في سبتمبر 2020م على أساس سنوي وبنسبة 3.5% على أساس ربعي. وشهد ائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 18% على أساس سنوي وبنسبة 5.8% على أساس ربعي. وارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 15.2% في سبتمبر على أساس سنوي وبنسبة 3.4% على أساس ربعي.



*الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

أسعار الفائدة

أبقت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) معدلي إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس دون تغيير خلال الربع الثالث من عام 2020م. في حين كان آخر تخفيض للأسعار في مارس 2020م الماضي بمقدار 125 نقطة أساس لكل منهما. ويأتي ذلك استمراراً لنهج المؤسسة في تعزيز الاستقرار النقدي.

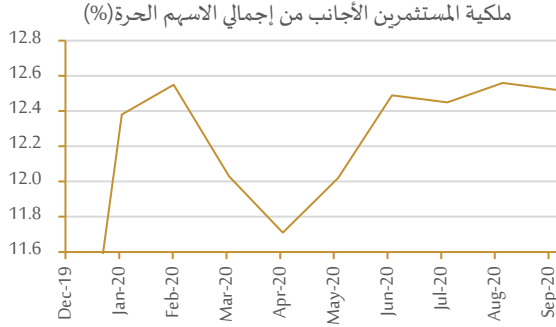




نظرة عامة على الأسواق المالية

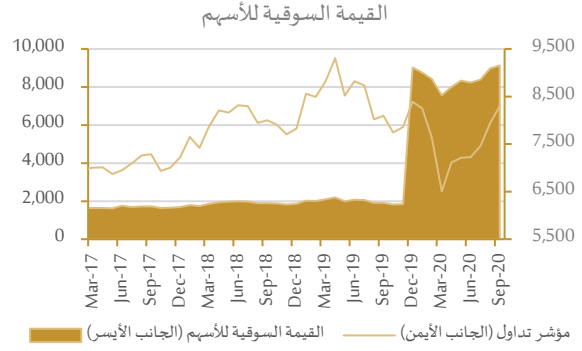
ملكية المستثمرين الأجانب

انخفضت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من 12.56% في شهر أغسطس لتصل إلى 12.52% في شهر سبتمبر من إجمالي الأسهم الحرة، حيث بلغت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب 196.6 مليار ريال بنهاية شهر سبتمبر من العام 2020م.



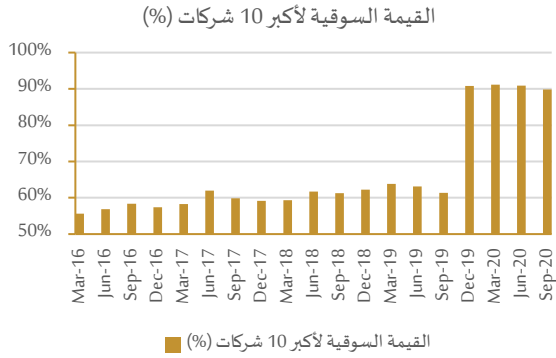
مؤشر السوق الرئيسية (تداول)

ارتفع مؤشر سوق الأسهم السعودية (تداول) بنسبة 4.5% على أساس شهري في سبتمبر 2020م، في حين انخفض بنسبة 1.1% منذ بداية العام حتى تاريخه. كما ارتفعت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية بنسبة 10.9% من 8,233 مليار ريال سعودي في يونيو 2020م لتصل إلى 9,130 مليار ريال سعودي في سبتمبر 2020م.



تركيز السوق في أكبر 10 شركات

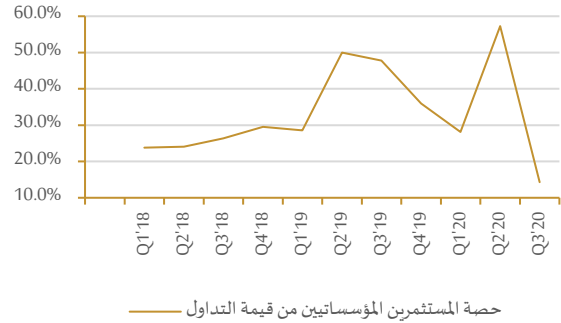
انخفضت نسبة التركيز لأكثر عشر شركات في السوق المالية (تداول) بنهاية شهر سبتمبر من العام 2020م إلى 89.9% مقارنة بنسبة 90.9% في نهاية يونيو 2020م، في حين قد بلغت 61.4% في نهاية سبتمبر 2019م.



حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

انخفضت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الثالث من عام 2020م إلى 14.3% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 57.28% في الربع الثاني من عام 2020م.

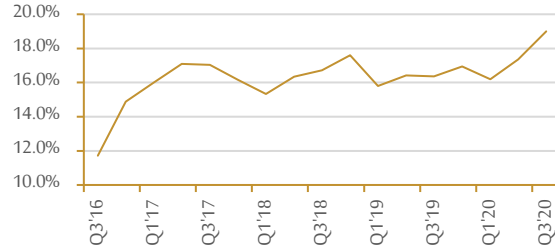
حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول



الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

ارتفعت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 19.1% في الربع الثالث من عام 2020م مقارنة بنسبة 17.4% في الربع الثاني من عام 2020م. وحققت الأصول المدارة ارتفاعاً بنسبة 17.5% على أساس سنوي وبنسبة 9.8% على أساس ربعي.

الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي





أهم اللحامات عن تطورات القطاع المالي

مؤسسة النقد تصدر ضوابط التأمين الشامل على المركبات المؤجرة تمويلياً للأفراد

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، صدور ضوابط التأمين الشامل على المركبات المؤجرة تمويلياً للأفراد؛ والتي من المقرر بدء العمل بها ابتداءً من تاريخ 01 / 11 / 2020م. وتهدف هذه الضوابط إلى تنظيم العلاقة التعاقدية بين جهات التمويل وعملائها الأفراد فيما يتعلق بالتأمين على المركبات المؤجرة تمويلياً. وذلك استمراراً لدعم مؤسسة النقد وتطوير الممارسات المعمول بها في قطاع التأمين، وضمان حماية حقوق حملة وثائق التأمين وعدالة الخدمات المقدمة لهم.

وبينت مؤسسة النقد، أن الضوابط أعلاه حددت حقوق والتزامات المؤمن لهم "المؤجر والمستأجر" الواقعة ضمن إطار عقد الإيجار التمويلي الخاص بمركبات الأفراد، وكيفية حساب قيمة القسط التأميني سنوياً؛ بناءً على تغير القيمة التأمينية للمركبة وعوامل التسعير للأفراد، وتسعير وثيقة التأمين التي تتأثر قيمتها بسلك قيادة الفرد للمركبة؛ لتشجيع الأفراد على استحقاق حسم عدم وجود مطالبات عند خلو سجلاتهم من الحوادث المرورية، إضافة إلى الحسومات الأخرى المبينة في تعليمات الاكتتاب الصادرة عن المؤسسة.

مؤسسة النقد توجه بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني لأنشطة قطاع التجزئة

وجّهت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، البنوك والمصارف وشركات خدمات المدفوعات العاملة في المملكة باستكمال جاهزيتهم؛ استعداداً لتلقي طلبات تركيب وسائل الدفع الإلكتروني لكافة أنشطة قطاع التجزئة، وذلك تزامناً مع إلزام تلك الأنشطة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني ابتداءً من 1/6 / 1442هـ الموافق 25 / 8 / 2020م.

وبينت مؤسسة النقد، أن هذه الخطوة تأتي انطلاقاً من استراتيجيتها لقطاع المدفوعات وبرنامج تطوير القطاع المالي، الهادفة إلى تعزيز الدفع الإلكتروني وتقليل التعامل النقدي، واستكمالاً لجهود المؤسسة الداعمة لتفعيل استخدام القنوات الإلكترونية، من خلال تنفيذ برنامج استراتيجية المدفوعات الرقمية المتكاملة للرقى بمستوى الخدمات الإلكترونية، إلى جانب كونها خطوة تأتي في إطار تعزيز خدمة وحماية العملاء، التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها عبر حرصها على تقديم هذه القطاعات لمستوى متقدم من المعاملة العادلة والأمنة، وضمان انتشار الخدمات المالية على كافة المستويات.

إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية

وافقت شركة السوق المالية السعودية (تداول) خلال الربع الثالث من العام 2020م على الطلب المقدم من وزارة المالية لإدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية وفقاً لقواعد الإدراج وذلك بقيمة إجمالية تبلغ (35,192,800,000) ريال. وإدراج أدوات دين حكومية من فئة سيق إدراجها بقيمة إجمالية تبلغ (2,197,200,000) ريال. وإلغاء إدراج بقيمة (1,900,000,000) ريال.

مؤسسة النقد تطرح مسودة "قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين" لطلب مرنّيات العموم

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، طرح مشروع (مسودة) قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين؛ التي تهدف إلى تنظيم أحكام الترخيص لهذا النوع من الشركات، وتنظيم مزاولتها لنشاطها، وذلك حسب الصلاحيات الممنوحة للمؤسسة بموجب أحكام نظام مراقبة شركات التمويل ولائحته التنفيذية، داعية في هذا الصدد العموم والمهتمين - تعزيزاً لمبدأ الشفافية والمشاركة - إلى إبداء ملاحظاتهم ومرئياتهم على المشروع اعتباراً من تاريخ 16 / 11 / 1441هـ الموافق 7 / 7 / 2020م ولمدة (30) ثلاثين يوماً.

ويأتي إصدار هذه القواعد؛ ضمن جهود "ساما" الرامية إلى دعم فرص النمو والتطور الاقتصادي الذي تشهده المملكة، وذلك لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م من خلال دعم وتنظيم أنشطة التمويل الحديثة، ومنها نشاط التمويل الجماعي بالدين (Debt-based crowdfunding)، وبما يتوافق مع دور المؤسسة في تعزيز الاستقرار المالي.

وأشارت مؤسسة النقد في بيان لها، إلى أنها تسعى من خلال هذه القواعد إلى جذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة إلى العمل، وبما يضمن كفاءة عمل هذه الشركات من خلال الالتزام بمتطلبات أمن المعلومات، وحوكمة الشركات، والتنظيم الداخلي، والإسناد، وإدارة المخاطر والالتزام، والمراجعة الداخلية، إضافة إلى تشجيع الابتكار بالمنتجات التمويلية؛ بما يساهم في توفير منتجات تمويلية حديثة تلي رغبات المستفيدين.

مؤسسة النقد تصدر تقريرها السنوي السادس والخمسين للعام المالي 2019م

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي السادس والخمسين الذي يستعرض أهم التطورات الاقتصادية والمالية في المملكة خلال عام 2019م. ويشتمل التقرير على التطورات النقدية والمصرفية وميزان المدفوعات وآخر تطورات القطاع الخارجي والمالية العامة والقطاعات النفطية وغير النفطية، وتطورات أنشطة التأمين والتمويل والسوق المالية، بالإضافة إلى سلسلة زمنية من إحصاءات المالية العامة والنقط والإحصاءات النقدية والبنكية وإحصاءات القطاع الحقيقي.

ويشير التقرير إلى مساعي المؤسسة في تحقيق المهام المنوطة بها على نحو ينسجم مع متطلبات الاقتصاد السعودي لمواجهة التحديات العالمية وتحقيق رؤية المملكة 2030م، ومن ذلك تعزيز الشمول المالي، وتطوير البيئة التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دور المصرفية الإسلامية، ودعم التمويل العقاري، مع تطبيق الرقابة الفعالة بما يحافظ على استقرار القطاع المالي. وقد تضمن التقرير كذلك جهود المؤسسة بالشراكة مع وزارة المالية وهيئة السوق المالية في تنفيذ مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي الذي يهدف إلى بناء قطاع مالي متطور وفعال لدعم نمو الاقتصاد الوطني، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار من خلال تطوير مؤسسات القطاع المالي وتمعيمها.



مؤسسة النقد تعلن الترخيص لشركتي مدفوعات "الإئتماء باي" و"شور"

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، الترخيص لشركتي مدفوعات، وهما: شركة التقنية المالية (مدفوعات الإنماء) لتقديم خدمة المحفظة الإلكترونية (خدمة التحويل والدفع الإلكتروني)، وشركة (مدفوعات شور) لتقديم خدمات المدفوعات (خدمة بوابة الدفع من خلال أجهزة نقاط البيع الثابتة والمتحركة)، ليبلغ بذلك إجمالي عدد شركات المدفوعات المرخص لها من قبل المؤسسة في قطاع التقنية المالية حتى تاريخه ثمانين شركة، إضافة إلى حصول شركتين على موافقة أولية.

وأكدت مؤسسة النقد؛ سعيها المستمر لدعم منظومة قطاع المدفوعات والتقنيات المالية، ورفع مستوى فاعلية ومرونة التعاملات المالية، إضافة إلى تعزيز الابتكار في الخدمات المالية المقدمة، وذلك وفقاً لأفضل الممارسات وبما يضمن استقرار القطاع المالي، تماشياً مع تطورات برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج رؤية المملكة 2030، وتحقيقاً لأهداف الرؤية الاستراتيجية التي من أهمها التوجه نحو مجتمع غير نقدي. حيث بلغ عدد العملاء المسجلين في تطبيقات المحافظ الإلكترونية أكثر من أربعة ملايين، كما فاق الاستثمار الرأسمالي من قبل الشركات المرخصة لتقديم خدمات المدفوعات أكثر من نصف مليار ريال من بداية صدور القواعد التنظيمية في عام 2020م. وبحسب بيانات الربع الثاني من العام 2020م؛ فقد ارتفع إجمالي عدد عمليات نقاط البيع إلى 502 مليون عملية بنمو قدره 38.5% مقارنة بالربع الثاني من العام 2019م، وارتفعت قيمة العمليات لتصل إلى 76.6 مليار ريال.

اعتماد تعديل لائحة أعمال الأوراق المالية ولائحة الأشخاص المرخص لهم

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره المتضمن اعتماد تعديل لائحة أعمال الأوراق المالية ولائحة الأشخاص المرخص لهم وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، وتعديل اسم "لائحة الأشخاص المرخص لهم" ليكون "لائحة مؤسسات السوق المالية". وتتمثل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات في الآتي:

- تعديل اسم "الأشخاص المرخص لهم"، ليكون "مؤسسات السوق المالية".
- تطوير نطاق نشاطي الترتيب وتقديم المشورة، وفئات الترخيص لممارسة أعمال التعامل والإدارة.
- تطوير وتيسير متطلبات الترخيص لممارسة أعمال الأوراق المالية والبدء في ممارسة العمل ومتطلبات رأس المال.
- تطوير متطلبات الوظائف واجبة التسجيل، وممارسة الأعمال، والنظم والإجراءات الرقابية، وأموال وأصول العملاء.
- تطوير متطلبات فهم العميل للمخاطر، ومتطلبات الملاءمة للعميل، بما في ذلك الأحكام ذات العلاقة بفئات تصنيف العملاء ومعرفة العميل.

مؤسسة النقد: 8% نمو قطاع التأمين في عام 2019م ليبلغ إجمالي الأقساط المكتتبة 37.89 مليار ريال

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" التقرير السنوي الثالث عشر لقطاع التأمين في المملكة، الذي يُبرز نتائج القطاع خلال العام 2019م، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

وبحسب التقرير؛ فقد شهد قطاع التأمين نمواً بقرابة 8% في عام 2019م ليبلغ إجمالي الأقساط المكتتبة 37.89 مليار ريال، وهو ما يشكل أول ارتفاع خلال ثلاث السنوات الماضية، حيث ساهم التأمين الصحي وتأمين الممتلكات والمسؤولية بالحصة العظمى لهذا الارتفاع.

كما أظهر التقرير؛ ارتفاع عمق قطاع التأمين من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019م ليصل إلى 1.28% مقارنة بـ 1.20% في عام 2018م، وزيادة كثافة التأمين بنسبة 5.7% من عام 2018م لتصل إلى 1،107 ريال. كذلك استقرار معدل الخسارة الإجمالية للقطاع دون تغيير، حيث إن التحسن في معدل الخسارة للتأمين الصحي قابله ارتفاع في معدل الخسارة لتأمين المركبات.

ويبين التقرير؛ أن صافي الربح (بعد الزكاة والضريبة) لقطاع التأمين ارتفع أكثر من ضعفين في عام 2019م مقارنة بالعام السابق، مما أدى إلى ارتفاع العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين. كما أشار التقرير؛ إلى ارتفاع نسبة التوطين في شركات التأمين، حيث بلغت 74% في عام 2019م مقارنة بـ 72% في عام 2018م.

مؤسسة النقد تصدر تقرير أداء قطاع التأمين للربع الثاني من 2020م

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، إصدار التقرير ربع السنوي عن أداء قطاع التأمين خلال الربع الثاني من العام الجاري 2020م، والذي يُبرز النتائج المتعلقة بهذا الربع ومقارنتها مع أداء القطاع في الربع المماثل من العام السابق. وتأتي هذه الخطوة، كجزء من التزام مؤسسة النقد بتوفير معلومات دقيقة وحديثة عن أداء قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية.

وبحسب التقرير، فقد شهد قطاع التأمين عدداً من التطورات الإيجابية خلال الربع الثاني من عام 2020م، حيث نما إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها بأكثر من 5% مقارنة بالربع الثاني من عام 2019م، كذلك ارتفع صافي الدخل للقطاع مدفوعاً بارتفاع دخل عمليات التأمين. كما أشار التقرير إلى تحسن هامش الملاءة المالية للقطاع حيث بلغ 172%، إضافة إلى انخفاض المعدل المجمع إلى 87.3%، وانخفاض معدلات الخسائر لكل من التأمين الصحي وتأمين المركبات اللذين يمثلان الحصة الأكبر من قطاع التأمين.

مؤسسة النقد تصدر قواعد الإفصاح عن أسعار المنتجات التمويلية والادخارية المحدثة

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، صدور قواعد الإفصاح عن أسعار المنتجات التمويلية والادخارية المحدثة، والتي تأتي في إطار دور المؤسسة الرقابي والإشرافي؛ والهادفة إلى رفع مستوى الشفافية وتمكين المستهلكين من المقارنة بين أسعار تلك المنتجات، وذلك من خلال إلزام البنوك والمصارف وشركات التمويل العاملة في المملكة بالإفصاح عن الحد الأدنى من معلومات منتجات الأفراد والمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في مواقعها الإلكترونية والقنوات التسويقية، مع حث المستهلكين على زيارة تلك المواقع والمقارنة بين الأسعار، مما يساهم في اتخاذ قرارات مدروسة؛ لاختيار المنتجات التي تراعي وتخدم احتياجاتهم.



هيئة السوق المالية توافق على طلب تصريح تجربة التقنية المالية

بناءً على نظام السوق المالية وتعليمات تصريح تجربة التقنية المالية، والتي تهدف إلى توفير إطار تنظيمي يدعم ابتكار التقنية المالية (فنتك) في السوق المالية بالمملكة، أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره بالموافقة على طلب تصريح تجربة التقنية المالية المقدم من شركة "مكيال" المالية لإنشاء منصة تمويل الملكية الجماعية. وبناءً على هذا التصريح، ستتمكن شركة مكيال المالية من اختبار منصة تمويل الملكية الجماعية الذي من خلاله يستطيع المستثمرين المشاركة في تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة مقابل حصة في أسهمها، وتقدم تلك الخدمة عن طريق بوابة إلكترونية تملكها وتشرف عليها الشركة.

كما أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره بالموافقة على طلب تصريح تجربة التقنية المالية المقدم من شركة ميسان للتقنية المالية لاختبار تقنية التداول الاجتماعي. وبناءً على هذا التصريح، ستتمكن شركة "ميسان" للتقنية المالية من اختبار تقنية التداول الاجتماعي والتي تتيح لمجموعة من العملاء (عملاء متابعين) بالاطلاع على المحافظ الاستثمارية لعملاء آخرين (عملاء متبوعين) والصفقات المنفذة لصالح هذه المحافظ، وذلك بهدف الاسترشاد باستراتيجياتهم الاستثمارية.

هيئة السوق المالية تفتح باب التقديم للحصول على تصريح تجربة التقنية المالية للدفعة الرابعة

استمراراً لدور الهيئة في تنظيم و تطوير السوق المالية، وسعيها منها إلى تطوير منتجات جديدة ودعم صناعة التقنية المالية (فنتك) في السوق المالية، تعلن الهيئة عن فتح باب التقديم لاستقبال طلبات الدفعة الرابعة للحصول على تصريح تجربة التقنية المالية ابتداءً من يوم الخميس بتاريخ 2020/10/01م وحتى تاريخ 2020/11/30م. وتدعو الهيئة كافة المهتمين بالتقنية المالية ورواد الأعمال على التقدم بطلب الحصول على تصريح تجربة التقنية المالية، على أن تكون منتجاتهم تعزز الابتكار في التقنية المالية وتحقق النمو والكفاءة والمنافسة وتوفر حلول أفضل للمطابقة والالتزام وإدارة المخاطر في السوق المالية بالمملكة. وتتطلع الهيئة لاستقبال نماذج جديدة تنوع من أدوات الاستثمار والتمويل في السوق المالية بالمملكة. ويمكن الحصول على كافة المعلومات بشأن تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية ومختبر التقنية المالية ونموذج التقديم من خلال موقع الهيئة الإلكتروني.

الشركة السعودية للاستثمار الجريء توقع عقداً استثمارياً في صندوق لاستثمارات التقنية

وقعت الشركة السعودية للاستثمار الجريء عقداً استثمارياً في صندوق الاستثمار الجريء (ميراث لاستثمارات التقنية) المرخص من هيئة السوق المالية بهدف تحفيز تأسيس صناديق للاستثمار الجريء تستثمر في الشركات الناشئة في مراحل نموها المختلفة، وذلك ضمن مبادرة الاستثمار الجريء إحدى مبادرات مكتب تحفيز القطاع الخاص والتي أطلقتها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" وبرنامج تطوير القطاع المالي.

ويأتي استثمار الشركة السعودية للاستثمار الجريء في صندوق ميراث لاستثمارات التقنية من خلال برنامج الاستثمار في الصناديق، وذلك لتحفيز التمويل الرأسمالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال وتعزيز سبل الاستثمار في المنشآت الناشئة خلال مراحل نموها المختلفة واستغلال القدرات المحلية من خلال الاستثمار في الشركات في المراحل المبكرة ومرحلة النمو بهدف خلق عوائد مالية للمستثمرين وتحقيق عوائد استراتيجية تخدم نمو الاقتصاد في السعودية.

إدراج شركة "الأسمنت الأبيض السعودي" كأول إدراج مباشر في السوق الموازية (نمو)

شهد السوق الموازية (نمو) يوم الأربعاء الموافق 2 سبتمبر 2020م إدراج وبدء تداول أسهم شركة الأسمنت الأبيض السعودي كأول إدراج مباشر في السوق، على أن تكون نسبة التذبذب اليومي لسعر السهم 20%. وقد أعلنت هيئة السوق المالية في يونيو الماضي عن صدور قرار مجلسها بالموافقة على طلب شركة الأسمنت الأبيض السعودي تسجيل أسهمها لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية.

اعتماد تعليمات إصدار شهادات الإيداع خارج المملكة

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره المتضمن اعتماد تعليمات إصدار شهادات الإيداع خارج المملكة ("التعليمات")، وذلك بعد أن نشرت الهيئة مشروع التعليمات على موقعها الإلكتروني لمدة (30) يوماً تقويمياً لاستطلاع مرئيات العموم حياله. وتهدف التعليمات إلى بيان المتطلبات والشروط اللازمة لإصدار شهادات الإيداع خارج المملكة مقابل أسهم مصدرة في المملكة ومدرجة في السوق، أو مقابل أسهم مصدرة في المملكة واتخذ مصدرها الترتيبات اللازمة لإدراجها في السوق، بما في ذلك تحديد المتطلبات اللازمة لحصول المصدر على موافقة الهيئة على إصدار شهادات الإيداع خارج المملكة، وتحديد التزامات المصدر، والتزامات بنك الإيداع في هذا الشأن.

السماح للأجانب بالاستثمار المباشر في أدوات الدين المدرجة وغير المدرجة

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره المتضمن السماح للأجانب المقيمين وغير المقيمين بالاستثمار المباشر في أدوات الدين المدرجة وغير المدرجة.

وتضمن قرار مجلس هيئة السوق المالية الآتي:

(أ) يُسمح لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الأجانب بالاستثمار المباشر في أدوات الدين.

(ب) لا يجوز للشخص الأجنبي غير المقيم الاستثمار في السوق كمستثمر مباشر في أدوات الدين المدرجة وكمستثمر أجنبي مؤهل أو مستفيد نهائي في اتفاقية مبادلة في الوقت نفسه.

(ج) لا يجوز للشخص الأجنبي الذي يستثمر بشكل مباشر في أدوات الدين تحويلها إلى أسهم مدرجة في السوق الرئيسية ما لم يكن ذلك الشخص من إحدى فئات المستثمرين الذين يُسمح لهم بالاستثمار بشكل مباشر في الأسهم المدرجة في السوق الرئيسية، أو يصبح مستفيداً نهائياً في اتفاقية مبادلة وفق أحكام تعليمات الهيئة الخاصة باتفاقيات المبادلة.

يُشار إلى أن هيئة السوق المالية عملت على إعداد دليل يهدف إلى توضيح قنوات الاستثمار المتاحة للمستثمرين الأجانب غير المقيمين وطرق استثمارهم في الأوراق المالية المدرجة، بالإضافة إلى إجراءات فتحهم للحساب الاستثماري، يمكن الاطلاع على الدليل من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة.



مجلس دعم المنشآت: أكثر من 393 ألف مشاهدة للجلسة الافتراضية حول السوق المالية

أقامت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" جلسة افتراضية عن "السوق المالية" والتي نظمها مركز دعم المنشآت الافتراضي ضمن جلسات مجلس دعم المنشآت الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد ورائدات الأعمال، حيث وصلت مشاهدات الجلسة عبر منصات "منشآت الإلكترونية" إلى أكثر من 393 ألف مشاهدة.

وشارك في الجلسة رئيس مجلس هيئة السوق المالية معالي الأستاذ محمد القويز ومحافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" المهندس صالح الرشيد والمدير التنفيذي لشركة السوق المالية "تداول" المهندس خالد الحصان.

يذكر أن عدد المشاهدات في مجلس دعم المنشآت وصلت إلى حوالي 3 ملايين مشاهدة عبر منصات "منشآت" الإلكترونية، إذ تمت إقامة 11 جلسة على مدى شهرين وذلك لفتح آفاق التعاون مع الجهات المعنية وإيصال مبادراتها للمستفيدين من رواد ورائدات الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المركز الوطني لإدارة الدين يمول مشروع "حافلات الرياض" بما يقارب مليار ريال

أنهت وزارة المالية ممثلة في المركز الوطني لإدارة الدين بنجاح عملية تمويل شراء 842 حافلة لصالح مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام (حافلات الرياض) بالهيئة الملكية لمدينة الرياض، وذلك بتمويل يقارب مليار ريال سعودي.

وفي تصريح بهذه المناسبة قال معالي وزير المالية و وزير الاقتصاد والتخطيط المكلف الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، إن عملية التمويل تأتي ضمن استراتيجية الوزارة لدعم استمرارية واستكمال المشاريع التنموية الكبرى في المملكة، بما يسهم في زيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع في القطاعات ذات الأولوية، وتشجيع أصحاب المشاريع في القطاع العام والخاص لتبني طرق تمويل مشاهمه.

من جانبه، أشار رئيس المركز الوطني لإدارة الدين الأستاذ فهد السيف، إلى أن التمويل يُعد أول عملية تمويل عبر وكالات ائتمان الصادرات بشكل عام، وأول تمويل مع وكالة ائتمان الصادرات الألمانية (Euler Hermes) تبرمها الوزارة مع بنكين عالميين بالدولار الأمريكي لتوريد حافلات ألمانية الصنع.

ولفت السيف إلى أن المركز يعمل على تمكين المشاريع الحكومية الاستراتيجية الكبرى في شتى القطاعات من خلال تأمين التمويل الأزم لها بما يخدم رؤية المملكة 2030.

المركز الوطني لإدارة الدين يعلن عن إقفال أول عملية شراء مبكر للسندات

أعلنت المملكة العربية السعودية، ممثلة بوزارة المالية، ("المصدر") عن اكتمال عملية الشراء المبكر لجزء من سندات المصدر القائمة المستحقة في أغسطس وسبتمبر ونوفمبر وديسمبر من هذا العام 2020م بإجمالي قيمتها أربعة وثلاثون مليار ومائتان وستون مليون ريال سعودي. في الوقت نفسه، أصدرت الجهة المصدرة، بناء على طلب بيع حملة السندات، صكوكاً جديدة في إطار برنامج الصكوك المحلية.

تعد هذه الصفقة هي إحدى مبادرات المركز الوطني لإدارة الدين ("المركز") والتي تهدف إلى توحيد الإصدارات المحلية للمصدر ضمن إطار برنامج الصكوك المحلية للمصدر في المملكة العربية السعودية. وتعد هذه الخطوة هي المرحلة الأولى من مراحل المبادرة المذكورة، وسيتبعها مراحل أخرى حتى اكتمال التوحيد الكامل للإصدارات المحلية.

وقسمت إصدارات الصكوك الجديدة إلى أربع شرائح بقيمة إجمالية تبلغ أربعة وثلاثين ملياراً وستمائة وخمسة وأربعون مليون ريال سعودي. صدرت الشريحة الأولى بقيمة 8,970 مليون ريال سعودي لصكوك تُستحق في عام 2024م. وصدرت الشريحة الثانية بقيمة 6,025 مليون ريال سعودي لصكوك تُستحق في عام 2028م. وصدرت الشريحة الثالثة بقيمة 6,500 مليون ريال لصكوك تُستحق في عام 2032م. وصدرت الشريحة الرابعة بقيمة 13,150 مليون ريال لصكوك تُستحق في عام 2035م.

وقام المصدر بتعيين شركة إنش إس بي سي العربية السعودية وشركة سامبا كابيتال للأصول وإدارة الاستثمار بشكل مشترك كمنسقي ومديري الطرح فيما يتعلق بهذا المشروع.

معالي وزير المالية يشارك في المنتدى الاقتصادي العالمي

شارك معالي وزير المالية و وزير الاقتصاد والتخطيط المكلف الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان في جلسة حوار افتراضية ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي، وذلك تحت عنوان "التعافي الاقتصادي العالمي ومسارات النمو الجديدة".

وخلال الجلسة التي قدمها رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي بورغ برينده، وشارك فيها المدير العام لصندوق النقد الدولي (IMF) كريستالينا جورجيفا، والرئيس التنفيذي لشركة Fidelity International أن ريتشاردز، وأستاذ الاقتصاد البيئي في كلية سميث للمؤسسات والبيئة (SSEE) كامرون هيبورن، فيما أدارها المدير العام للمنتدى الاقتصادي أدريان مونك، تحدث الجدعان عن دور رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين، والإجراءات والتدابير التي اتخذتها دول أعضاء المجموعة في مواجهة جائحة كورونا (كوفيد - 19)، وكذلك خطط وإجراءات التحولات الهيكلية والإصلاحية في المملكة، إضافة إلى مسائل التنوع الاقتصادية والاستثمار في البنية التحتية والرقمية.



تقرير الاستثمار الجريء: نمو حجم الاستثمار في الشركات الناشئة بنسبة تجاوزت 102% بإجمالي وصل إلى أكثر من 365 مليون ريال خلال النصف الأول من عام 2020

كشفت تقرير "الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2020" الصادر اليوم عن شركة MAGNiTT إحدى المنصات العالمية المتخصصة ببيانات الشركات والمشاريع الناشئة برعاية الشركة السعودية للاستثمار الجريء التي أسستها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" ضمن مكتب خطة تحفيز القطاع الخاص، بأن الاستثمار في الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية حقق نمو بنسبة تجاوزت 102% بإجمالي وصل إلى أكثر من 365 مليون ريال في 45 صفقة خلال النصف الأول من عام 2020م مقارنة مع النصف الأول من عام 2019م، وبذلك تواصل المملكة للعام الثاني على التوالي احتلالها للمرتبة الثالثة من حيث عدد الصفقات وإجمالي قيمة الاستثمار الجريء، مستحوذة على 15% من إجمالي قيمة الاستثمار الجريء و18% من عدد الصفقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأوضح التقرير أن مجموع قيمة الاستثمار في الشركات الناشئة في النصف الأول من 2020م تجاوز إجمالي المجموع في العام 2019م بأكمله والذي بلغ أكثر من 250 مليون ريال ما يجعل عام 2020م أعلى عام من حيث إجمالي قيمة الاستثمار في الشركات الناشئة في المملكة.

وهذه الزيادة، يكون إجمالي قيمة الاستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية قد نما بوتيرة أسرع بكثير من معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث لم يتجاوز معدل النمو في إجمالي قيمة الاستثمار الجريء في دول المنطقة الـ 17 بنسبة 35% خلال النصف الأول من عام 2020م مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019م، بحسب التقرير، في حين بلغت نسبة الزيادة في السعودية 102%. وفي سياق أعداد الصفقات، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضاً بلغ 8% خلال النصف الأول من العام مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019م، بينما سجلت المملكة العربية السعودية زيادة بنسبة 29%.

المملكة في المراتب الأولى بين 54 دولة في مؤشرات المرصد العالمي لريادة الأعمال

أعلنت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، أن المملكة العربية السعودية حققت المراتب الأولى في مؤشرات تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال للعام 2019/2020م، حيث جاءت في المركز الأول بمؤشر "معرفة شخص بدأ مشروع جديد" والذي يدل على الإيجابية في بيئة الأعمال والرغبة في العمل التجاري، فيما حصلت على المركز الثاني في مؤشر "امتلاك المعرفة والمهارات للبدء في الأعمال" والذي يدل على التأثير الإيجابي للبرامج الداعمة على بناء مهارات الشباب والشابات التي تؤهلهم للبدء بأعمالهم الريادية.

وجاءت المملكة في المرتبة الثالثة من حيث السياسات الحكومية الداعمة لريادة الأعمال، كما جاءت في المرتبة الثالثة في مؤشر "توقعات الوظائف التي يتم خلقها بواسطة ريادة الأعمال"، فيما جاءت في المرتبة السادسة بمؤشر "الفرص الواعدة لبدء المشروع في منطقتي"، والذي يبين مدى الترابط الكبير بين الاقتصاد ونموه وبين إيجاد فرص لبدء النشاط التجاري وسهولة ممارسة الأعمال.

وأوضح تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال أن المملكة حققت صعوداً سريعاً من المرتبة 42 إلى 18 ضمن تصنيف مؤشر "عقبات دخول السوق المحلي"، لافتاً إلى المملكة واصلت تقدمها محققة المرتبة العاشرة عالمياً في مؤشر الأنظمة والتشريعات الحكومية من حيث الضرائب والبيروقراطية، فيما صعدت في العام 2019م إلى المرتبة 15 في مؤشر البرامج الحكومية الريادية بعد كانت في المرتبة 35 في العام 2018، في حين حققت تقدماً نوعياً في مؤشر الريادة المالية وقفزت من المرتبة 45 إلى المرتبة 19، وحققت المرتبة 17 في مؤشر حالة ريادة الأعمال بعد أن كانت بالمرتبة 41.



مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	الوضع الحالي	التزامات 2020
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	%18	%36	%28
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	-	8	3
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	%2	%7.4	%5
نسبة تغطية أنواع التأمين (%)	(الصحي) %38 (المركبات) %45	%33 %39.6	(الصحي) %45 (المركبات) %75
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%12	%19.1	%22=<
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%18	%14.3	%20=<
عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	%34	%23.67	%40=<
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)	%0	%82	%10

* باستثناء شركة أرامكو

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنوع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقاً للممارسات الدولية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللإستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: <https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP>



برنامج تطوير
القطاع المالي

